أدوات الدين وبدائلها الشرعية في الأسواق المالية الإسلامية

أ/ بن الضيف محمد عدنان
أ/ ربيع المسعود

مقدمة :

يقوم سوق الأوراق المالية الوضعية بتحريك أمواله وفق آليات وأدوات مختلفة منها ما هو قائم على الاشتراك في رأس المال والمقصود هنا الأسهم ومنها ما هو قائم على الدين والمقصود به هنا السندات وبما أن السندات تقوم على عنصر الربا فهى محرمة التعامل في مجالات الاستثمار الإسلامية، ونتيجة لحاجة الاستثمار الإسلامي لهذه الآليات قام بإيجاد البدائل الشرعية واعتمدها في سوقه واستثماراته

تعتمد أسواق الأوراق المالية الوضعية على أدوات مستمدة من كيانها الوضعي قائمة على عنصر الربا تحرك بها الأموال بين فئتين متضادتين في الوضعية وهما فئة المستثمرين المحتاجين للأموال وفئة أصحاب الأموال المحتاجين لاستزادة فوائضهم المالية، وهذا من منظورها الوضعي، أما من المنظور الإسلامي ومن خلال السوق المالية الإسلامية فلا بد من وجود ادوات مالية بديلة عن أدوات القائمة على عنصر الربا ، فكانت الاجتهادات في هذا كبيرة ولها نتائج إلى حد ما إيجابية فتنوعت الأدوات واحتلفت دون المساس بمبادئ الاستثمار الإسلامي فجاءت البدائل الشرعية لتسهل على النخرطين في السوق أعمالهم ولتبسط انتقال الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز دون المساس بأصول والمبادىء التي بنني عليها سوق الأوراق المالية الإسلامية من جهة ومن جهة أخري لتثمير الأموال وفق شروط وأسس الاستثمار الإسلامي.

ومن هذا المنطق سنبحث في هذه الورقة عن مدي وصول هذه البدائل الشرعية للسندات الربوية إلى ما يثمر الأموال وفق الشريعة الإسلامية؟

وقد قسمت هذه الورقة البحثية إلى :

إلى ثلاث محاور رئيسية

المحور الأول : السندات (ادوات الدين)
يبحث في عن ماهية السندات وتاريخها، وخصائصها وتتميز بخصائص عامة وخصائص منفردة،

المحور الثاني : البدائل الشرعية للسندات الربوية

يدور هذا المحور حول البدائل الشرعية للسندات الربوية وحقيقة حرمة السندات ، ثم عن البدائل الشرعية ، أنواع البدائل الشرعية

المحور الثالث : أحكام مختلفة في التعامل بالصكوك.

أولا: آلية اصدار الصكوك

ثانياً : آلية تداول صكوك الاستثمار الشرعية

ثالثاً : آلية توزيع الأرباح وتحمل الخسائر في الصكوك

رابعاً ً إطفاء الصكوك.

الخاتمة :

لقد جاءت تابدائل الشرعية المتمثلة في الصكوك بالحل للخروج من أزمة عدم انتقال الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز وما تتمثل فيه عرقلة للاستثمار والتنمية، ولكن كانت لهذه الأدوات الضوابط والقيود التي يجب أن تتماشى معها لتقوم بعملها دون المساس بالضوابط الشرعية

جاءت الصكوك بدل السندات (لقيامها على دين بفائدة) ، وهي قائمة في الأصل على العقود الشرعية (عقودالاستثمار الشرعية) مثل : مثل صكوك المضاربة ، الصكوك المرابحة، صكوك المشاركة، صكوك السلم، صكوك الاستصناع، صكوك الإجارة ... كما تم استخراج من هذه الصكوك من هذه الصكوك صكوك أخرى قائمة عليها مثل صكوك البترول

وغيرها من الصكوك التي كانت نتاج اجتهاد، وأن لهذه الصكوك آليات قائمة عليها، وحدود يجب أ، لا تتجاوزها:

- ❖ فلا يجوز تداول الصكوك القائمة على الدين مثل صكوك السلم
- ❖ لا يجوز تداول الصكوك التي لم تنطلق مشروعها بعد مثل صكوك المضاربة في بداية نشاطها
- ❖ يجب توضيح آلية توزيع الأرباح وآلية إطفاء الصكوك